الجـــذور

صحيفة فصلية تصدر عن المركز العربي للتطوير الزراعي

تمـــوز 2014

شكر وتقدير

أسرة المركز العربي للتطوير الزراعي تشكر الزميلة عبير ابو شاويش على الجهود التي بذلتها خلال فترة عملها كمنسقة مشروع" نحو شبكة محلية للدفاع عن حقوق المزارعين" وتتمنى أسرة المركز العربي للزميلة عبير كامل التوفيق في عملها مع مؤسسة اوكسفام البريطانية.

خلال وقفة تضامنية نظمها المركز العربي للتطوير الزراعي
غزة: مزارعون يؤكدون دعمهم لمطالب الأسرى المضربين عن الطعام

جـانـب مـن الوقفة

غزة: خليل الشيخ

عبر مزارعون عن تضامنهم مع الأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال ومساندتهم لمطالب الأسرى الإداريين بسرعة الإفراج عنهم. وشارك عشرات المزارعين من مختلف مناطق القطاع في الخيمة التضامنية المركزية المقامة، قبالة مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة، حاملين الماء والملح. ورفع هؤلاء المزارعون الأعلام الفلسطينية، ولافتات تعبر عن دعمهم لمطالب الأسرى الذين يخوضون معركة الخاوية، ورددوا هتافات وطنية منددة بدولة الاحتلال وممارساتها العدوانية اتجاه الأسرى. وجاءت مشاركة المزارعين في الخيمة التضامنية مع الأسرى، ضمن مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين الذي ينظمه المركز العربي ...

التفاصيل ص 7

في مقابلة خاصة بالجذور
الدكتـور حيـدر عيـد عضـو الحملـة الفلسطينيـة للمقـاطعـة الأكـاديميـة والثقـافيـة لإسرائيـل
حملـة المقاطعـة : جهـود حثيثة وإنجـازات عديـدة

تحدث الدكتور حيدر عيد عضو الحملة الفلسطينيـة للمقـاطـعة الأكاديميـة والثقافية حول انطلاق النداء الأول للمقاطعة في العام 2002 من قبل أكثر من 150 أكاديمي في العالم، مشيراً إلى أن العام 2004 شهد الإعلان عن تأسيس الحملة. كما تحدث د. عيد حول الانجـازات المتعـددة لحملة المقاطعة الأكاديميـة والثقافيـة لإسرائيـل على المستوى الداخلي والمستوى الدولي، لافتاً إلى التخوف الإسرائيلي من أنشطتها وانجازاتها. ولم ينكر في سياق حديثه بعض الإشكالات والمعوقات التي تواجه الحملة، واستعداداتها للتغلب علي تلك المعوقات.

التفاصيل ص 6

المركز العربي للتطوير الزراعي يحوز على عضوية الشبكة العالمية للحق في الأرض والسكنHabitat

غزة:

حاز المركز العربي للتطوير الزراعي على عضوية الشبكة العالمية للحق في الأرض والسكن.

وأبلغت إدارة المركز قبل نحو أسبوعين، بقبول عضويتها بعد أن كانت تقدمت بطلب للحصول على العضوية.

وقال مدير المركز محسن ابو رمضان، أن قبول طلب المركز بالعضوية جاء بعد التأكد من مشاركة المركز مع الشبكة العالمية في الهدف والرسالة والسياسات.

وأضاف:أن الشبكة العالمية للحق في الأرض والسكن، تهدف إلى العمل من أجل المساواة والإنصاف بين الجنسين والدفاع عن الحق في بيئة صحية، والعمل على محاربة الانتهاكات في الحق في السكن والأرض.

وتسعى الشبكة العالمية إلى تقوية التشبيك بين أعضاءها الجدد والقدامى من خلال العمل والمشاركة الديمقراطية ونشر ثقافة العدالة والمساواة.

والشبكة العالمية للحق في الأرض والسكن، هي منظمة دولية لها فروع في معظم دول العالم ويتواجد مكتب سكرتيرها العام في العاصمة المصرية (القاهرة)

وأكد أبو رمضان أن المركز العربي للتطوير الزراعي أصبح جزء من هذه الشبكة العالمية من أجل تحالف يدافع عن الحقوق في الارض والسكن والمواطنة، مشيراً إلى أنها تسعى إلى إعداد قاعدة كبيرة من المؤسسات في مختلف دول العالم، لحشد اكبر تحالف لمناصرة القضايا ذات الاهتمام.

المركز العربي للتطوير الزراعي و NPA
يوقعان إتفاق شراكة لتنفيذ مشروع
"نحو شبكة محلية لحماية حقوق المزارعين"

غزة خليل الشيخ

وقّع المركز العربي للتطوير الزراعي إتفاقية شراكة مع برنامج المساعدات الشعبية النرويجية NPA، لدعم مشروع بعنوان "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين"، في مقر المركز العربي في مدينة غزة.

ويُعد التوقيع هو استكمالاً للمشروع المستمر للعام الثاني بقيمة نحو 60 ألف دولار سنوياً.

جانب من توقيع الاتفاق

و يهدف المشروع، إلى بناء قدرات مزارعين رياديين وتنفيذ حملات توعية تعالج أولويات وإحتياجات المزارعين إلى جانب تنفيذ حملات ضغط ومناصرة، وتوعية في مجال حقوق المزارعين ...

التفاصيل ص 4

أسرة المركز العربي للتطوير الزراعي تهنئ جميع المزارعين خاصة والشعب الفلسطيني عامة بحلول شهر رمضان

الجـــذور

في مقابلة خاصة بالجذور
الدكتور هيثم فهمي فضح الحملة الفلسطينية المضادة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل
حملة المقاطعة : جهود حثيثة وانجازات عديدة

المركز العربي للتطوير الزراعي يجري على عضوية الشبكة العالمية للحق في الأرض والسكن Habitat

خلال ورشة تدريبية نظمها المركز العربي للتطوير
المركز العربي للتطوير الزراعي و NPA يوقعان اتفاق شراكة لتنفيذ مشروع "نحو شبكة محلية لحماية حقوق المزارعين"

رئيس التحرير
محسن أبو رمضان
هيئة التحرير
خليل الشيخ
م. نزار نصار

الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجريدة

الجذور - صحيفة فصلية
تصدر عن المركز العربي للتطوير الزراعي
ومشروع نحو شبكة محلية من اجل دعم حقوق المزارعين
بتمويل من المساعدات الشعبية النرويجية

المكتب الرئيسي:
رام الله
Ramallah
Tel: 02-2989352
Fax: 02-2989350
acad@palnet.com

غزة
Gaza
Tel: 08-2828106
Fax: 08-2847745
Email: acadgaza@p-i-s.com

كلمة الجذور

المصالحة والقطاع الزراعي
الدور والأولويات

بقلم / محسن ابو رمضان

يتزامن هذا العدد مع البدء في تنفيذ بنود اتفاق المصالحة الوطنية الذي جرى تعزيزه في اعلان الشاطئ 2014، والذي ينص على تشكيل حكومة وفاق وطني والتحضير للانتخابات العامة وتفعيل الإطار القيادي المؤقت ل م.ت.ف.

إن الإعلان عن تشكيل الحكومة يشكل مدخلاً لانطلاق قطار المصالحة الأمر الذي يعكس وحدة الشعب الفلسطيني بمؤسساته المختلفة وذلك نقيضاً لحالة الانقسام التي كان يعبر عنها بحكومتين واحدة في قطاع غزة والثانية بالضفة الغربية .

يتطلب تشكيل حكومة الوفاق الوطني الموحدة تفعيل دور منظمات العمل الأهلي باتجاه السعي الجاد لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة من المشاركة والديمقراطية، بحيث يتم استعادة الديمقراطية المفقودة خلال سنى الانقسام الصعبة والمريرة بما يتضمن إجراء الانتخابات وتعزيز اسس سيادة القانون واستقلال القضاء واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان.

ينتظر منظمات المجتمع المدني العديد من التحديات الأمر الذي يتطلب العمل على تقويته وتمتين العلاقة مع الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة والسعي باتجاه رفع صوتها ومطالبها أمام صناع القرار لتترجم على شكل سياسات وتشريعات منصفة لصالحهم بما يضمن تعزيز صمودهم و تحقيق مقومات العيش الكريم لهم.

وبالوقت الذي تنتظر منظمات العمل الاهلي كل بتخصصاته تحديات مختلفة وأولويات واجبة التأثير والتنفيذ، فإن المنظمات الأهلية العاملة بالمجال الزراعي أمامها مهمات وتحديات وأولويات ايضاً.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف والأولويات فإن منظمات العمل الأهلي بحاجة إلى المزيد من التنسيق والتشبيك وصياغة رؤيا وأدوات قادرة على تحقيقها .

القطاع الزراعي عاني الكثير جراء سنى الانقسام والحصار، وهذا يتطلب العناية الخاصة به، بما يضمن شمل المزارعين في اطار العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، وبما يشمل التصدي لسياسات الاحتلال وخاصة تجاه المنطقة محظورة الدخول والصيد، وبما يشمل القدرة على التأثير بالسياسات والتشريعات والموازنات لضمان حصة أفضل للقطاع الزراعي من الموازنة العامة.

لقد بات مطلوباً أيضاً تعظيم جهود التنسيق لضمان تأسيس حركة اجتماعية مطلبية تضمن حقوق المزارعين على قاعدة فلسفة التنمية المبنية على الحقوق وليس على المساعدة الإغاثية.

كما يتطلب ذلك تمتين التنسيق مع منظمات التضامن الشعبي الدولي والعربي العاملة بالمجال الحقوقي لكي يساعد ذلك في اسناد حقوق المزارعين وضمان مصالحهم ويعظم من الانتصار لعدالة القضية الوطنية لشعبنا في مواجهة سياسة الاحتلال واجراءاته المبنية على القمع والاضطهاد والتمييز العنصري.

افتتاح مشاريع مدرة للدخل

افتتح محافظ طوباس والأغوار الشمالية، العميد ربيح الخندقجي، والمدير التنفيذي للمركز العربي للتطوير الزراعي، خليل الخطيب، ستة مشاريع اقتصادية زراعية، بدعم وتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" والبنك الإسلامي للتنمية، وبتنفيذ وإسهام المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد".

وجاءت هذه المشاريع في إطار تمكين الأسر اقتصاديا وتحويلها من أسر تتقاضى مساعدات اجتماعية إلى أسر مدرة للدخل، وتعتمد على ذاتها اقتصاديا. وأكد المدير التنفيذي للمركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد"، خليل الخطيب، حرص المركز على الاستمرار في دعم وتنفيذ مثل هذه المشاريع التي تعبر عن فكرة رائدة وتساعد بنهوض الأسر المحتاجة وتحويلها إلى مدرة للدخل ومنتجة اقتصاديا.

المركز العربي للتطوير الزراعي يفتتح مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين

غزة: الجذور

افتتح المركز العربي للتطوير الزراعي مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" في قطاع غزة.

وبدأ المشروع الذي جاء استكمالاً للمشروع المستمر للعام الثاني بقيمة نحو 60 ألف دولار سنوياً، بتنظيم أول أيام تدريب المزارعين حول حقوق المزارعين في قاعة مطعم الدار بمدنية غزة. وحضر حفل الافتتاح، محسن أبو رمضان مدير المركز في قطاع غزة، وعدد من المزارعين الرياديين، المشاركين في المشروع. ويهدف مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" الذي جاء بتمويل من المساعدات الشعبية النرويجية NPA ، إلى بناء قدرات مزارعين رياديين وتنفيذ حملات توعية تعالج أولويات وإحتياجات المزارعين إلى جانب تنفيذ حملات ضغط ومناصرة، وتوعية في مجال حقوق المزارعين وتنظيم ورش عمل وفعاليات لتفعيل مقاطعة المنتجات الإسرائيلية. كما يهدف المشروع إلي تمكين قدرات المزارعين الفلسطينيين في مجال حقوقهم واحتياجاتهم والتوعية في المجالين الحقوقي والقانوني، ومناصرة حقوقهم من خلال حملات الضغط والمناصرة، بهدف تشكيل شبكة محلية لهذا الغرض، وإعداد كوادر قيادية من المزارعين للعمل لصالح أجندة مناصرة احتياجات وحقوق المزارعين، بالوسائل السلمية والديمقراطية. ويستمر المشروع حتى نهاية العام الجاري، على أن يشمل تدريب نحو 15 مزارع ومزارعة موزعين علي خمس محافظات في قطاع غزة ليكونوا نواة لتشكيل قاعدة كبيرة من المزارعين الرياديين هي: محافظة غزة، الشمال، الوسطي، خانيونس، ومحافظة رفح، في موضوعات تدريبية تتعلق بحقوق المزارع، وقانون الزراعة، مهارات التفاوض، الضغط والمناصرة، وإعداد مدربين. وسينتهي المشروع بمؤتمر ختامي يلخص فعاليات المشروع وأهم التوصيات والمقترحات لتحسين واقع المزارعين والقطاع الزراعي بشكل عام. وبدأ حفل انطلاق المشروع بكلمة ترحيبية قدمتها منسقة المشروع عبير أبو شاويش تحدثت فيها حول أهداف المشروع وفعالياته، وحملات المناصرة ولقاءات مع مسئولين وصناع القرار . من جانبه قدم أبو رمضان مداخلة تحدث فيها حول أهمية ضمان حقوق المزارعين وتحقيق التنمية المبنية على الحقوق، مؤكداً أهمية تشبيك عمل المنظمات الأهلية العاملة في مجال الزراعية وتشكيل شبكة من المزارعين الرياديين الذين سيتلقون التدريب من خلال المشروع وحشد طاقاتهم في إطار سلمي وديمقراطي. وتحدث أبو رمضان حول طبيعة عمل المركز ضمن ثلاث محاور هي: تنفيذ مشاريع تنموية صغيرة لتمكين المزارعين، ومشاريع استصلاح أراض زراعية وحملات الدعم والمناصرة والضغط على صناع القرار وهو ما أتى به مشروع نحو تشكيل شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين. وأشار أبو رمضان إلى ضرورة العمل لاستنهاض الواقع الزراعي في الأراضي الزراعية الحدودية.

جانب من افتتاح المشروع

المركز العربي يطلق المرحلة الثانية من المشروع

الجذور

أطلق المركز العربي للتطوير الزراعي مرحلته الثانية من مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين".

وبدأت المرحلة الثانية من المشروع بعقد ورشة عمل في جمعية المرأة للتنمية الريفية في رفح حول الاستخدام الامثل للمبيدات الحشرية في الزراعة، بحضور عدد من المزارعات والنساء الريفيات من "خربة العدس" والمناطق المجاورة لها. وتشمل المرحلة الثانية على عقد عشرات اللقاءات التوعوية والإرشادية حول قانون الزراعية وحقوق المزارعين في تأسيس صندوق التعويضات، وكذلك لقاءات حول حملة المقاطعة الوطنية لإسرائيل. وتحدث في الورشة نزار نصار منسق المشروع حول حقوق المزارعين في تأسيس صندوق التعويضات عن الكوارث الطبيعية، مشيراً إلى ضرورة استمرار حملات المناصرة والضغط على صناع القرار من أجل إنشاء الصندوق. وتحدث نصار، حول أهمية سن تشريعات خاصة بتقديم تعويض للمزارعين في حال تعرضوا لخسائر في مجال عملهم، لافتاً إلى أهمية مشاركة جميع المزارعين في حملات الحشد والمناصرة التي ينظمها المشروع لتلبية حقوق المزارعين في قطاع غزة. من جانبها تحدثت المزارعة الريادية سهيلة أبو عمرة الناشطة في مشروع نحو "شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" حول الاستخدام الامثل للمبيدات الحشرية المستخدمة في الزراعة محذرة من مخاطر وأضرار هذه المبيدات على الصحة العامة. وأوصى المشاركون في الورشة بضرورة إيجاد بدائل ملائمة للمبيدات الحشرية وزيادة وعي المزارعين باستخدامها وفرض رقابة على عمل المزارعين، بهذا الخصوص. يشار إلى أن "مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" الذي ينظمه المركز العربي للتطوير الزراعي للسنة الثالثة على التوالي بتمويل من المساعدات الشعبية النرويجية NPA ، يهدف إلى بناء قدرات مزارعين رياديين وتنفيذ حملات توعية تعالج أولويات واحتياجات المزارعين إلى جانب تنفيذ حملات ضغط ومناصرة، وتوعية في مجال حقوق المزارعين وتنظيم ورش عمل وفعاليات لتفعيل مقاطعة المنتجات الإسرائيلية. كما يهدف المشروع إلي تمكين قدرات المزارعين الفلسطينيين في مجال حقوقهم واحتياجاتهم والتوعية في المجالين الحقوقي والقانوني، ومناصرة حقوقهم من خلال حملات الضغط والمناصرة. بهدف تشكيل شبكة محلية لهذا الغرض، وإعداد كوادر قيادية من المزارعين للعمل لصالح أجندة مناصرة احتياجات وحقوق المزارعين، بالوسائل السلمية والديمقراطية.

ورشة عمل حول مقاطعة إسرائيل

إلى ذلك عقد المركز ورشة عمل منفصلة حول مقاطعة إسرائيل وتعزيز ثقافة مقاطعة منتجاتها لدى جمهور المزارعين. وقال محسن أبو رمضان مدير المركز العربي للتطوير الزراعي في مداخلة خلال الورشة حول دعم المركز العربي للتطوير الزراعي لحملة المقاطعة كنوع من المقاومة السلمية التي ترتكز على حقوق الإنسان وأحد الوسائل النضالية الهامة لنيل الحقوق بما تضمنه الشرعة الدولية.

واستعرض أبرز المطالب التي شملتها حملة مقاطعة إسرائيل والمتمثلة في إنهاء الاحتلال وتفكيك الجدار وتطبيق القرار الأممي 194 الخاص بعودة اللاجئين وتعويضهم وإنهاء نظام التمييز العنصري والعدالة والمساواة. وأكد ابو رمضان، أهمية الاستفادة من تجارب الشعوب ونماذج التحرر السابقة وهو ما تطبقه حملة المقاطعة، عند استلهام تجربة جنوب إفريقيا التي أسقطت نظام التفرقة العنصرية، لافتاً إلى نماذج تحررية أخرى تعبر عن النضال السلمي وعن الدور الهام لحملة المقاطعة من خلال استعرض للتجربة الهندية، فضلاً عن نماذج تحرر ومناهضة العنصرية بقيادة حركة الدفاع عن الحقوق المدنية المطالبة بالمساواة للجميع أمام القانون. وربط أبو رمضان هذه التجارب، بالتجربة الفلسطينية الرامية إلى مقاطعة دولة الاحتلال ضمن نداء العام 2005 التي جاءت بفعل جذور العام 1936 في مقاطعة البضائع البريطانية والإسرائيلية وما كانت تمارسه بريطانيا من سياسات عنصرية تتمثل بتشغيل اليهود بمصانعهم وطرد العرب وتسليمها لهم عند اعلان دولة اسرائيل عام 1948 وأضاف، جاءت التجربة الثانية خلال الانتفاضة الشعبية الكبرى من خلال الاضراب الشامل عام 1987 ومقاطعة المنتجات الاسرائيلية . ودعا ابو رمضان إلى ضرورة نشر الوعي بدور المقاطعة وأهمية الاعتماد على المنتج المحلي والتصدي للبرامج التطبيعية والتشبيك مع المنظمات الدولية والعربية. وبدأ اللقاء بمداخلة قدمها محمد ابو سمرة المنسق الميداني لحملة المقاطعة ضمن مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين بمداخلة أكد فيها، أن حملة مقاطعة اسرائيل وتعزيز ثقافة مقاطعة المنتجات الاسرائيلية هي نوع من المقاومة السلمية التي ترتكز على حقوق الإنسان واحد الوسائل النضالية الهامة لنيل الحقوق بما تضمنه الشرعة الدولية. وحذر، من مفهوم التطبيع وآثاره السلبية على حملة المقاطعة والقضية الفلسطينية بشكل عام ، مشيراً إلى انها تظهر إسرائيل وكأنها دولة ديمقراطية. كما شدد على ضرورة تشكيل لجنة من قاعدة المزارعين الرياديين تتبنى فكرة المقاطعة وتعمل على تطويرها. واستعرض أبو سمرة معايير ومواصفات المقاطعة التي تتسم بالمرونة وتختلف من منطقة إلى أخرى، مشيراً إلى أن كل مرحلة فيها يتم استخدام وسائل جديدة ومختلفة وصولاً للهدف العام لهذه المقاطعة.

ورشة عمل بعنوان"حقوق المزارعين بين الواقع والطموح"
رفح: مختصون يؤكدون أهمية التنمية المبنية على الحقوق

كتب خليل الشيخ:

أكد مختصون ومزارعون رياديون أهمية تحقق التنمية المبنية على الحقوق، ودعم الأمن الغذائي في قطاع غزة، وتأسيس صنـــدوق التعويضـــات عن الكـــوارث الطبيعية.

وطالبوا في سياق ورشة عمل نظمها المركز العربي للتطوير الزراعي في مقر جمعية مزارعي رفح الخيرية، بضرورة العمل على تلبية حقوق المزارعين، كخطوة أساسية لتلبية احتياجاتهم ومطالبهم التي تكفل استمرارية تنمية القطاع الزراعي وتحسين الإنتاج.

وجاءت ورشة العمل الموسعة ضمن المرحلة الثانية من"مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين "بعنوان "حقوق المزارعين بين الواقع والطموح" بحضور مدير المركز العربي للتطوير الزراعي محسن أبو رمضان ومدير دائرة الإرشاد في وزارة الزراعة، والاستشاري القانوني علي الجرجاوي الناشط في مجال حقوق المزارعين.

وشارك في الورشة نحو 100من المزارعين الرياديين من كلا الجنسين، وممثلون عن المؤسسات الزراعية الأهلية وجمعيات زراعية، من مدينة رفح.

وبدأت الورشة بمداخلة قدمها نزار نصار منسق المشروع تحدث فيها حول مراحل المشروع وأهدافه الرامية إلى تشكيل شبكة محلية من المزارعين، مشيراً إلى أن المركز تمكن من خلال المشروع من تأسيس نواة من المزارعين الرياديين في جميع محافظات غزة.

وقال أبو رمضان في مداخلته، أن حصة القطاع الزراعي من الموازنة العامة لا يتلاءم مع احتياجات هذا القطاع من الدعم الحكومي، رغم أن الناتج من القطاع الزراعي يفوق النسبة المخصصة من الموازنة العامة.

وأضاف، أن القطاع الزراعي الذي يشكل نحو 5% من قيمة الناتج القومي شهد خلال السنوات الماضية تراجعاً كبيراً، ناتجاً عن سياسات الإهمال التي يتعرض لها من قبل الجهات المختصة والسياسات العامة، وتراجع الاستثمارات من قبل القطاع الخاص. وتحدث، حول حاجة المزارعين لتأسيس صندوق للتعويضات المالية في حال وقوع كوارث طبيعية، لافتاً إلى أن توحيد طاقات وجهود المزارعين عبر تشكيل شبكة محلية سيكـون الداعم الرئيس للضغط على صناع القرار لتأسيس مثل هذا الصندوق.

وقال أبو رمضان: أن جزء مهم من أهداف مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" هو تحقيق التنمية المبنية على الحقوق، مستعرضاً انجازات المشروع في العام الماضي والحاجة لزيادة الجهود وتوحيد الطاقات في العام الراهن.

وحول التغيرات السياسية الراهنة بعد إنجاز جزء من المصالحة الشاملة هو أن تشمل العدالة الانتقالية، فئة المزارعين الذين تضرروا من الانقسام والحصار، مؤكداً أهمية إعادة النظر في السياسات والتشريعات التي تهم قطاع المزارعين.

وتطرق أبو رمضان إلى أهمية تنشيط وزيادة أشكال المقاطعة الفلسطينية للكيان الإسرائيلي في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية، مشيراً إلى أن المقاطعة الاقتصادية بما فيها مقاطعة المنتجات والبضائع الإسرائيلية، هي جزء مهم في تحسين الواقع الزراعي الفلسطيني.

أبو رمضان يتحدث في الورشة

من جانبه تحدث العرجا حول تبني وزارته لمفهوم الأمن الغذائي، مشيراً إلى أن وزارة الزراعة تعمل بكل الجهد ضمن ما سماه بإحلال الواردات.

وأوضح، أن وزارة الزراعة في قطاع غزة عملت رغم الحصار المفروض على تشجيع الزراعة المحلية ودعمها عبر منع استيراد وجلب المنتجات الزراعية التي لها بديل محلي، والعمل على زيادة الإنتاج .

وأشار العرجا، إلى جهد الوزارة المتعلق بالإرشاد الزراعي الذي يعتبر العامل الرئيسي في تحسين الإنتاج كماً ونوعاً.

بدوره تحدث الجرجاوي حول حقوق المزارعين التي كفلتها التشريعات والقوانين في النظام السياسي الفلسطيني، مشيراً إلى أن من أهم هذه التشريعات تلك المتعلقة بتأسيس صندوق التعويضات عن الكوارث الطبيعية.

وأشار إلى أن قانون الزراعة كفل في مادته الثالثة تأسيس الصندوق، فضلاً مشروع القانون الخاص بتأسيس صندوق التعويضات عن الكوارث الذي قدمته وزارة الزراعة إلى المجلس التشريعي في العام 1999.

وأوضح الجرجاوي أن مسودة القانون تمت مناقشتها بالقراءة الأولى لكنها ظلت حبيسة الأدراج نظراً للظروف السياسية المتلاحقة منذ ذلك التاريخ وحتى اللحظة.

وأكد أهمية استكمال مشروع القانون وتطويره وإعادة مناقشته ليكون جاهزاً للإقرار النهائي من قبل التشريعي، لاسيما بعد انتهاء الانقسام والتوقعات بعودة الالتئام للمجلس التشريعي.

ومن جانبهم قدم عدد من المشاركين في الورشة مداخلات منفردة تطرقوا فيها للمشكلات الزراعية التي تواجههم ، وحاجتهم للدعم والمساندة من اجل استمرارية عملهم.

المركز العربي للتطوير الزراعي و NPAيوقعان إتفاق شراكة لتنفيذ مشروع "نحو شبكة محلية لحماية حقوق المزارعين"

غزة خليل الشيخ

وقّع المركز العربي للتطوير الزراعي إتفاقية شراكة مع برنامج المساعدات الشعبية النرويجية NPA، لدعم مشروع بعنوان "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين"، في مقر المركز العربي في مدينة غزة.

ويُعد التوقيع استكمالاً للمشروع المستمر للعام الثاني بقيمة نحو 60 ألف دولار سنوياً.

و يهدف المشروع، إلى بناء قدرات مزارعين رياديين وتنفيذ حملات توعية تعالج أولويات وإحتياجات المزارعين إلى جانب تنفيذ حملات ضغط ومناصرة، وتوعية في مجال حقوق المزارعين وتنظيم ورش عمل وفعاليات لتفعيل مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

ووقّع الإتفاقية نيابة عن المركز العربي مديره في قطاع محسن أبو رمضان، وعن برنامج NPA ينني أوسكارسون المدير القطري لبرنامج المساعدات النرويجية.

جانب من التوقيع

وعقـد الطرفـان بمشاركـة محمـود حمـادة منسـق المشاريع في NPA ، وعبير أبو شاويش منسقة مشروع"نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين"، اجتماعاً على هامش حفل التوقيع بحثوا خلاله أبرز انجازاتـه في العـام الماضي، وواقـع المزارعـين والقطـاع الزراعي في غزة. وناقش المجتمعون سبل تحسين واقع المزارعين من النواحي القانونية والمهنية والدفع باتجاه رفع مستوى الأمن الغذائي وأهمية التشبيك والتنسيق بين المؤسسات من اجل خلق شبكة للدفاع عن حقوق المزارعين.

الجذور تستطلع آراء المزارعين المشاركين في المشروع

إجماع على الاستفادة من التدريب ورؤية تشخيصية للواقع الزراعي المتردي وآمال في تحسن الظروف

أعد الاستطلاع: خليل الشيخ

استطلعت الجذور آراء عدد من المزارعين المتدربين والمشاركين في مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين"، حول رؤيتهم للواقع الزراعي في قطاع غزة، وانطباعاتهم عن التدريب الذي تلقوه في إطار المشروع.

عماد العمور

فمن جانبه قال عماد العمور من جمعية آسيا للتنمية والتطوير في خانيونس: أن تطوير واقع المزارعين في قطاع غزة هو حق يحميه القانون،إلا أن المزارع في قطاع غزة يفتقد لحقه في العيش الكريم وتوفير متطلباته من تعويضات الكوارث والضرر من الاجتياح الإسرائيلي وتوفير المياه والعمل على وقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية لذلك يجب تفعيل دور قانون الزراعة الذي يحمي حقوق المزارعين والعمل على إنشاء جمعيات تعاونية زراعية مدعومة من الوزارة لدعم الاقتصاد الزراعي وتوفير احتياجات المزارع.

وأكد ضرورة تفعيل دور الرقابة على عمل المزارعين وفق نصوص القانون، بما في ذلك مراقبة بيع المبيدات الحشرية منتهية الصلاحية والإفراط في تداولها مما يؤثر على المزارعين والمواطنين بارتفاع نسبة الأمراض وبخاصة مرض السرطان.

كريم أبو شنب

ورأى كريم أبو شنب من جمعية تطوير المرأة الريفية في منطقة "خربة العدس" في مدينة رفح أنه يمكن تطوير واقع المزارعين عبر المتابعة من قبل مديرية الزراعة للمزارعين بشقيه في الإنتاج النباتي والحيواني، والعمل على ترشيد استخدام المبيدات الحشرية واستخدام البدائل، وتخفيض تخفيض سعر المياه، وحفر أبار للري، ومحاولة تحلية المياه المالحة لاستخدامها في ري المزروعات. كما طالب بإنشاء تعاونيات تعمل على تخفيض الأسعار للمستلزمات الزراعية، وإنشاء صندوق تعويضات للتعويض المزارعين عن حدوث الكوارث والحروب، وتنفيذ مشاريع لتحسين مستوى الدخل المالي للمزارعين مثل إنشاء دفينات زراعية واستصلاح الأراضي.

وأكد أهمية تنفيذ ورش عمل تعمل على زيادة وعي المزارعين بحقوقهم، و إنشاء شبكة محلية تعمل على دعم حقوق المزارعين، واستصلاح الأراضي البور للزراعة، و مكافحة مشاكل التربة والآفات الزراعية والأراضي الرملية التي لا تصلح للزراعة .

أحمد عبيد

لكن المتدرب أحمد عبيد من محافظة الوسطى، اعتبر أن التدريب الذي تلقاه في إطار مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين قد أضاف إليه الكثير من المعلومات التي تهم المزارع والزراعة في مجتمعنا الفلسطيني، واكسبه المهارات اللازمة لزيادة وعي المزارعين بحقوقهم وكيفية تحسين واقع الزراعة والمزارع .

وأضاف: بالنظر إلى واقعنا الفلسطيني نجد أن الزراعة تشكل أحد الموارد الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الفلسطيني ،حيث يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الواقعة، مشيراً إلى أن الزراعة في المجتمع الفلسطيني، تعد مصدرا لرزق الأسر. كما يتم توفير احتياجات السوق المحلي منها، ويتم تصدير جزء من المزروعات إلى السوق العربية والدولية بما تسمح الظروف.

إلا أن المزارع الفلسطيني والزراعة يعانيان الكثير والكثير جراء الظروف الاقتصادية والسياسية المتراكمة .

وقال: في ضوء هذه المتغيرات كان على الجهات المسئولة والمختصة عمل المزيد لتحسين وضع الزراعة والمزارع، فكان مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين"، الذي ينفذه المركز العربي للتطوير الزراعي، حيث تقع على هذا المشروع آمال كبيرة في خلق متغيرات ستكون إيجابية ستخدم المزارع والزارعة .

هيثم طير

من جهته قال هيثم طير من خانيونس: أن التدريب كان جيد للغاية بسب ملامسته للواقع الذي نعيش فيه وهو ما نحتاج إن نتدرب فيه من أجل الحصول علي حقوقنا وحقوق المزارعين، مشيراً إلى أن اختيار مواضيع التدريب كان موفق جدا وخاصة أنه كان يشمل تدريب عملي علي كيفية المطالبة بالحقوق وعلي مهارات الحشد والمناصرة والمشاركة المجتمعية ومهارات التفاوض والإقناع بالإضافة إلي تدريب المدربين والتطبيق العملي له.

أما عن رؤيتي لواقع المزارعين ومستقبلهم في ظل تنفيذ مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين، فواقع المزارعين اليوم مرير جدا لأسباب عديدة منها الحصار الإسرائيلي علي قطاع غزة، وازدياد إهمال وزارة الزراعة للمزارعين، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية، هذا كله وغيره يجعل المزارع الفلسطيني في أسوء حالاته، ولكن يبقي بصيص أمل قائم من خلال المؤسسات التي تعمل علي دعم المزارع ماليا وثقافياً من خلال تعريفة بحقوقه والمطالبة بها، كالمركز العربي للتطوير الزراعي والذي يعمل مع المزارعين من خلال مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين.

عصام دواس

بدوره قال عصام دواس من الجمعية التعاونية الزراعية لمزارعي التوت الأرضي في بيت لاهيا، نظراً لضعف العلاقات والتشبيك بين المؤسسات المحلية والخارجية وعدم القدرة على مناصرة المزارعين في الحصول على حقوقهم، كان مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" الذي مكننا كمزارعين رياديين ومن خلال التدريب على التغلب على كافة المعوقات وكان من أبرز نتائجه الترابط والتشبيك بين المزارعين من مختلف المناطق والعمل على تطوير قدراتهم.

وأضاف: المزارعون بحاجة ماسة وملحة لإنشاء صندوق التعويضات عن الكوارث والدفاع عن حقوقهم أمام الدوائر الرسمية، وتحسين مستوى دخل المزارعين والقضاء على البطالة، فضلاً عن الحاجة لتحسين جودة الإنتاج الزراعي والقدرة على التسويق.

اختتـــام التدريـــب في المشـــروع وتوزيـــع الشهـــادات

غزة: الجذور:

اختتم المركز العربي للتطوير الزراعي في قطـاع غـزة المرحـلة التدريبيـة من مشروع "نحو تشكيـل شبكـة محلية لدعـم حقـوق المزارعين". وخصصت المرحلـة الأولى التي استمـرت أربعة أسابيـع بتدريـب نحـو 15 مـزارع ومزارعة، من النخب الريادية، في جميع محافظـات غزة وجاء التدريب ضمن مشـروع "نحـو شبكة محلية لدعم حقـوق المـزارعـين" بتمويـل مـن المسـاعدات الشعبية النرويجية NPA الذي يعـد استكمالاً للمشروع المستمر للعام الثاني بقيمة نحو 60 ألف دولار سنوياً. وهدف التدريب الذي عُقد في مطعم وقاعة الدار في مدينة غزة، إلى إعداد فريق قيادي من المزارعين ليكونوا نواة لتشكيل قاعدة كبيرة من المزارعين الرياديين وشمل التدريب على موضوعات، تدريبية تتعلق بحقوق المزارع، وقانون الزراعة، مهـارات التفـاوض، الضغـط والمناصـرة، وإعـداد مدربـين. و يهدف المشروع بشكـل عـام إلى بنـاء قدرات مزارعين رياديين وتنفيذ حملات توعية تعالج أولويات واحتياجات المزارعين إلى جانب تنفيـذ حملات ضغط ومناصرة، وتوعية في مجال حقوق المزارعين وتنظيم ورش عمل وفعاليات لتفعيل المقاطعة الإسرائيلية. كما يهدف المشروع إلي تمكين قدرات المزارعين الفلسطينيين في مجال حقوقهم واحتياجاتهم والتوعية في المجالين الحقوقي والقانوني، ومناصرة حقوقهم من خلال حملات الضغط والمناصرة. بهدف تشكيل شبكة محلية لهذا الغرض، وإعداد كوادر قيادية من المزارعين للعمل لصالح أجنـدة مناصـرة احتياجات وحقوق المـزارعـين، بالوسـائـل السلمـيـة والديمقراطية. وقدم محسن أبو رمضان مدير المركز العربي للتطوير الزراعي كلمة في الحفل الختامي للتدريب تحدث فيها حول أهمية ضمان حقوق المزارعـين وتحقيق التنمية المبنية على الحقوق، مؤكداً أهمية تشبيك عمل المنظمات الأهلية العاملة في مجال الزراعة وتشكيـل شبكـة من المزارعـين الرياديـين وحشد طاقاتهم في إطار سلمي وديمقراطي.

وقالت عبـير أبو شاويـش منسقة المشروع بعد الانتهاء من المرحلة الأولى سيبدأ المزارعـون الذين شاركوا في التدريب، بعمل ورش عمل ولقاءات وندوات مع عدد آخر من المزارعين كل في منطقته. أضافت: أن هؤلاء المزارعين الرياديين سيطرحون خلال الورش قضايا زراعيـة متنوعة، سيتـم من خلالها مناقشـة الواقـع الزراعـي، وهموم المزارعين، وهي الفئة الأكثر تهميشاً في القطـاع. ووزعت في ختام التدريب الشهادات على المتدربين في إطار حفل تكريمي حضره عدد من ممثلي المؤسسات الزراعية الشريكة.

في مقابلة خاصة بالجذور
الدكتـور حيـــدر عيـــد عضـو الحملـة الفلسطينيـة للمقـــاطعـــة الأكـاديميـــة والثقـــافيـــة لإسرائيـل
حملـة المقاطعـــة : جهـود حثيثة وإنجـازات عديـدة

أجرى المقابلة خليل الشيخ

تحدث الدكتور حيدر عيد عضو الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية حول انطلاق النداء الأول للمقاطعة في العام 2002 من قبل أكثر من 150 أكاديمي في العالم، مشيراً إلى أن العام 2004 شهد الإعلان عن تأسيس الحملة.
كما تحدث د. عيد حول الانجازات المتعددة لحملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل على المستوى الداخلي والمستوى الدولي، لافتاً إلى التخوف الإسرائيلي من أنشطتها وانجازاتها.
ولم ينكر في سياق حديثه بعض الإشكالات والمعوقات التي تواجه الحملة، واستعداداتها للتغلب علي تلك المعوقات.
"الجذور " التقت الدكتور حيدر عيد بصفته عضو الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل من قطاع غزة، وكان الحوار التالي:

بدايـة هـل لكـم أن تعـرفنـا بأعضـاء الحملـة؟

نحـن كـل إنســان ومتطـوع ينشـط في مقاطعة إسرائيل في كل المجالات، لا نتبع أية مؤسسات ولا نتلقى دعماً مالياً، نحن نمثل الكل الفلسطيني وأعضاؤنا في كل مكان في فلسطين وخارج فلسطين، منا الشبـاب والنسـاء والطـلاب والقادة السياسيـين والفقـراء وكـل الفئـات المجتمعية بلا استثناء .

حدثنـا عن بدايـات تأسيـس حملـة المقاطعـة؟

بدأت فكرة مقاطعة الكيان الصهيوني تاريخياً قبل منتصف القرن الماضي، وتبنتها جامعة الدول العربية، حيث ارتأت مجموعة من المثقفين الفلسطينيين أن ثمة ضرورة لدراسة التجربة الجنوب إفريقية بعد سنوات ما يسمى "بالسلام"، وبعد فشل المفاوضات وتعثر الكفاح المسلح. وتهدف الفكرة إلى تحقيق الحقوق الفلسطينية كما كفلتها الشرعية الدولية، وأول نداء صدر من أكثر من 150 أكاديمي في العام 2002 والذي نص على ضرورة مقاطعة إسرائيل.
لكن استطيع أن أقول أن أول حملة منظمة بدأت في العام 2004عند الإعلان عن تأسيس الحملة الأكاديمية والثقافية لمقاطعة إسرائيل من خلال أول بيان أصدرته مجموعة من الأكاديميين و المثقفين الفلسطينيين نادت على المؤسسات الأكاديمية والثقافية العالمية بمقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، بسبب تواطؤها المباشر مع سياسات إسرائيل، من احتلال الأرض وعدم تطبيق قرار194 الذي نص على عودة اللاجئين وتعويضهم وإنهاء ممارسات التفرقة العنصرية التي تمارسها إسرائيل ضد مواطنيها من أصل فلسطيني. وقد تم تبني ذلك من قبل 171مؤسسة مجتمع مدني فلسطيني في العام 2005، وتتبناه الآن الغالبية الساحقة من مؤسسات المجتمـع المـدني والقـوى الوطنيـة والإسلامية، وبناء عليه تم تشكيل لجنة المقاطعة الوطنية في العام 2007 والتي تمثلت في سكرتـاريا اللجنـة الوطنيـة وممثلون عن القطاعات العامة في المجتمع المدني.

ما هي معايير المقاطعة التي تم تبنيها؟

هناك أربعة معايير لمقاطعة الكيان الصهيوني، ترتبط بأربعة عناوين رئيسية وهي: معايير المقاطعة في المناطق التي تم احتلالها في العام 1948 والمناطق التي تم احتلالها في العام 1967 ومعايير المقاطعة في الدول العربية ومعايير المقاطعة العالمية.
فأما المعيار الأول المتعلق بمناطق الـ48 فنحن نناضل من أجل تحقيق حقوق مدنية تؤدي إلى المساواة ومحاربة الاضطهاد الذي تمارسه إسرائيل بحق المواطنين الفلسطينيين، فهناك حوالي مليون و400 ألف مواطن يُعاملون كمواطنين من درجة ثالثة، كما كان يعامل الأسود في جنوب إفريقيا في عصر "الأبرتهايد".
والمعيار الثاني الذي يتبع الأراضي الفسطينية التي أحتلت عام67، وهنا التطبيع مع إسرائيل من حيث التنسيق الأمني وبالتالي تقوض القيادة الفلسطينية حملة المقاطعة التي وضعت بإجماع وطنـي فنحـن نعتـبر أن أي لقـاء بـين الفلسطينيـين والإسرائيليـين بدون أن يعتـرف الطـرف الاسرائيلي بالحقـوق الفلسطينية الأساسيـة وعلى رأسها حق العودة والحق بالمقاومة هو شكل من أشكال التطبيع.
إن حقـوق الفلسطينيـين كمـا كفلتهـا الشرعية الدولية تشمل أيضا التأكيد أن إسرائيل دولة تفرقة عنصرية ويجب عزلها إلى أن يتم تلبية حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق المساواة.

انتقاد الأجهزة الأمنية

وبهذا الشأن أسجل انتقادي للأجهزة الأمنية الفلسطينية عندما هاجمت نشطاء مقاطعة اعترضوا على عرض لفرقة هندية للرقص في مدينة رام الله، بعد أن أدت هذه الفرقة عرضاً موازياً في إسرائيل، وهنا أقول أن اعتراض ناشطي المقاطعة جاء في سياق أنشطة وفعاليات المقاطعة الثقافية والأكاديمية..
نحن لا نصغر الشعب الفلسطيني ولا نفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة واللاجئين خارج حدود فلسطين، لكن اتفاقية أوسلو هي التي فعلت ذلك فلدينا في المقاطعة مشكلة مع اتفاقية "أوسلو" ومهمتنا الرئيسية هو مقاطعة إسرائيل بالكامل.

إشكاليات قائمة

ما لدينا من إشكالات تتعلق بطبيعة أنشطة المقاطعة هو قيام بعض المؤسسات بالتطبيع مع إسرائيل ويتمثل ذلك في نشاط مؤسستي "بذور السلام" و"صوت واحد" الأمريكيتين اللتين تقومان بالجمع بـين طلبـة وأكاديميـين فلسطينيـين وإسرائيليين وعقد لقاءات بينهم، ضمن ما يسمونه بـ"الحـوار" و"التعايـش"...الخ وكأن هناك طرفين متساويين!
كما يوجد بعض المؤسسات التي تقوم بعقد لقاءات مع مؤسسات إسرائيلية تتعلق بالواقع الزراعي، و تعتقد هذه المؤسسات أو الأشخاص أن لقاءاتهم مع الإسرائيليين في معارض أو ندوات يندرج تحت ذريعة تطوير الإنتاج الزراعي أو ما شابه، وهو ما يعرف بالتطبيع الفعلي، فقرار المقاطعة ثابت وهو لا لقاءات مع الإسرائيليين الذيـن يمثـلون مؤسسـات صهيونية تحت أية حجه فتغليب المصلحة الوطنية العليا أهم مـن بعض المصالح الشخصيـة التي تهم فئـة محـدودة من المجتمع.
هذه اللقاءات تشكل مخاطر من حيث خلق إنطباع للتعامل مع إسرائيل على أننا طرفيـن متساويـين أمام نظـر العالم ومؤسسات المجتمع الدولي.
إن انهيـار نظام التفـرقة العنصـرية (الأبرتهايد) في التسعينيات من القرن المنصرم واضطرار النظام الحاكم في جنوب إفريقيا إلى الجلوس مع الزعيم نيلسون مانديلا تحت شروط وبدعم دولي كامل، يؤكد أن التجربة الجنوب إفريقية ناجحة

تماماً رغم وجود بعض حالات التطبيع كتلك الماثلة أمامنا في الواقع الفلسطيني .

انجـــازات:

ما هي الانجازات التي يمكن التحدث عنها خلال مسيرة المقاطعة الممتدة لأكثر من عشرة سنوات وكيف تقيمون نشاطكم طيلة هذه السنين؟

في سياق الرد على السؤال، أريد أن اذكر مقولة شهيرة رددها الزعيم الهندي الشهير "المهاتما غاندي" وهي: "في البداية سيضحكون علينا ثم يتجاهلوننا ثم يحاربوننا وفي النهاية سننتصر"

المقاطعة بشكل عام تشكل خطراً استراتيجيا على إسرائيل وهنا سأذكر بعض الانجازات أولها: صدر تقرير لمؤسسة (ريوت) الإسرائيلية وهي مؤسسة بحثية مقربة من الحكومة في مؤتمر هرتسليا قبل الأخير الذي يدرس مستقبل إسرائيل يفيد بأن حملة المقاطعة العالمية تشكل خطراً استراتيجياً بل تخطت ذلك حتى أصبحت "خطرا وجوديا" على دولة إسرائيل.

ثانياً: قبل نحو أربعة شهـور كان لقـاء بين تسيبي ليفني وزيرة العدل الإسرائيلية مع قطـاع رجال الأعمـال في إسرائيل حذرت فيه من الخطر الذي سمته بـ"الهائل" الذي تشكله حملة المقاطعة وتم تكرار نفس التحذير وبطريقة اشـد من قبل وزير الاقتصاد يائير لبيد.

ثالثاً والأهم: عند انطلاق حملة المقاطعة في العام 2005 قررت وزارة الخارجية في دولة إسرائيل القيام بحملة مضادة سمتها "الهسبرا" لمقارعة حملة المقاطعة. وفي العام الحالي قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو نقل ملف مناهضة حملة المقاطعة من وزارة الخارجية التي فشلت فشلا ذريعا في مواجهة حملة المقاطعة العالمية لإسرائيل إلى وزارة الشئون الإستراتيجية التي تعالج الملفات الأمنية ومنها الملف النووي الإيراني، كما تم اختراق المجتمع الإسرائيلي بشكل ضئيل من خلال تشكيل ما يسمى بحملة المقاطعة من الداخل من إسرائيلين يؤيدون نداء المقاطعة.

وماذا عن الإنجـــازات على المستـوى الدولي؟

دعنا نبدأ من أحدث هذه الانجازات وهو قرار اتحاد أساتذة بريطانيا الذي يقدر بنحو 300عضو تبني مقاطعة إسرائيل استجابة لنداء المقاطعة.

كما تم سحب فيلم للممثل الأمريكي المشهور "داني جلوفر" من مهرجان سينمائي في تل أبيب، بقرار من مجموعة العرض والممثل نفسه وأكدت أنه في حال عرض الفيلم سيكون ذلك بدون موافقة المجموعة. قبـل نحـو شهـر تبنـت اكبر الجمعيـات الأكاديميـة الأمريكية، وهي جمعية الدراسات الأمريكية، والتي تضم في عضويتها خمسة آلاف أكاديمي وباحث نداء المقاطعة بأغلبية 66% وذلك بعد استجابة ثلاث جمعيات أكاديمية رئيسية أخرى في الولايات المتحدة لنداء المقاطعة.

ولعل من ابرز هذه الانجازات جاءت من خلال حملة المقاطعة الفلسطينية وعدم الاستثمار وفرض عقوبات على إسرائيل "B.D.S" وهي:

تبنى اتحاد نقابات العمال في بريطانيا واسكوتلاندا وأيرلندا وجنوب أفريقيا لنداء المقاطعة وبالذات المقاطعة الاقتصادية .

وفي دولة النرويج قرر أكبر صندوق تقاعد في العالم , بميزانية 800مليار دولار, سحب استثماراته من بعض البنوك الإسرائيلية التي تعمل في المستوطنات اليهودية وذلك بعد قرار صندوق التقاعد الهولندي بميزانية 200مليار دولار.

وفي السياق ذاته، قررت اكبر شركة مياه هولندية (فاينز) فسخ اتفاقياتها مع شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) بسبب عملها في المستوطنات اليهودية.

كمـا فـرض الاتحـاد الأوروبي معايـير للشركات الأوروبية بوضـع رمـز الإشارة التجارية على البضائع التي تنتج في داخل المستوطنات تفيد بمكان إنتاجها .

هنـاك دعـوة بمقاطعـة شركة (فيـوليا) الفرنسية للسكك الحديد أثر قيامها بإنشاء خط سكك حديدية تربط المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس لمخالفتها الواضحة لبنود القانون الدولي والتوجه للحكومة الفرنسية والبلديات لسحب العقود المبرمة بينها وبين الشركة الفرنسية في مدن باريس، سيدني، والمملكة السعودية وجميعها استجابت للدعوة بسحب العقود ما أدى إلى خسارتها نحو 18 مليار دولار.

استجابة عالم الفيزياء الأشهر "ستيفن هوكنجز" لنداء المقاطعة من خلال رفضه دعوة إسرائيلية للمشاركة في مؤتمر الجامعة العربية بإشراف من مكتب الرئاسة الإسرائيلية.

ما هي رؤيتكم للمستقبل القريب؟

المستقبل يحمل كل شي إيجابي بالنسبة لزيادة تأثير حملة المقاطعة فالمعطيات الراهنة أكدت أننا نسير بخطى واثقة وناجحة، وصحيح أن العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة دعم موقف حملة المقاطعة في إثبات وإظهار أن إسرائيل دولة عنصرية أمام العالم ترتكب جرائم حرب و جرائم ضد الانسانية.

وبالنسبة لحكومات العالم فنحن في المقاطعة لا نعول على الحكومات بل نعول أساسا على مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول وشعوبها أيضا.

خلال وقفة تضامنية نظمها المركز العربي للتطوير الزراعي

غزة: مزارعون يؤكدون دعمهم لمطالب الأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال

غزة: خليل الشيخ

عبر مزارعون عن تضامنهم مع الأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال ومساندتهم لمطالب الأسرى الإداريين بسرعة الإفراج عنهم.

وشارك عشرات المزارعين من مختلف مناطق القطاع في الخيمة التضامنية المركزية المقامة، قبالة مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة، حاملين الماء والملح.

ورفع هـؤلاء المزارعـون الأعـلام الفلسطينيـة، ولافتات تعـبر عـن دعمهـم لمطالـب الأســرى الـذين يخوضون معركـة الأمعـاء الخـاوية، ورددوا هتافات وطنية منددة بدولة الاحتلال وممارساتها العدوانية اتجاه الأسرى. وجاءت مشاركة المزارعين في الخيمة التضامنية مع الأسرى، ضمن مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين الذي ينظمه المركز العربي للتطوير الزراعي بغزة.

وقال محسن أبو رمضان مدير المركز في قطـاع غـزة، في كلمة ألقاها في الخيمـة التضامنيـة، أن مشـاركـة المزارعين في الخيمة هو تجسيد لتكاتف كل فئات الشعب الفلسطيني، ضد الاحتلال وإدارات السجون التي يتعرض فيها الأسرى الفلسطينيين لمختلف أشكال القهر والتعذيب.

وأضاف: أجواء المصالحة وتشكيل الحكومة الجديدة تهيئ الظروف بقوة للتأكيد على حالة الالتفاف الشعبي الواسع مع الأسرى، وتشكل رافعة قوية لدعم مطالبهم حتى تحقيقها، مؤكداً ضرورة حدوث ما سماه بـ"انفجار شعبي" لإسناد الأسرى ودعم مطالبهم

وقال أبو رمضان في سياق كلمته، لقد آن الأوان لأن تتقدم دولة فلسطين وفق الامتيازات التي تتمتع بها، بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف من اجل التأكيد على أن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال هم أسرى حرب، ويجب معاملتهم كذلك.

واستنكر استمرار الاعتداءات والانتهاكات التي تواصل حكومة الاحتلال وإدارات سجونها بحق آلاف الأسرى الفلسطينيين، مشيراً إلى ضرورة أن يدفع ذلك إلى اتخاذ الإجراءات بتقديم منفذو الاعتداءات والممارسات إلى المحاكم الدولية بوصفهم مجرمي حرب. واعتبر أن كل هذه الممارسات مخالفة لبنود المواثيق والأعراف الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأكد أبو رمضان في سياق كلمته أهمية تفعيل كل أشكال المقاطعة نحو الكيان الإسرائيلي، والمضي في سحب الاستثمارات وفرض العقوبات، والعمل على إظهار وكشف حقيقة دولة الاحتلال بأنها دولة تفرقة عنصرية.

جانـب مـن الوقفـة التضامنيـة

ناشطان يدعوان إلى تطوير القطاع الزراعي لتفعيل حملة مقاطعة المنتجات الزراعية الإسرائيلية

غزة: الجذور

دعا ناشطان في حملة مقاومة سياسة الفصل العنصري (الأبرتهايد) إلى تفعيل حملات المقاطعة لكل ما يتعلق بالكيان الإسرائيلي.

وأكـدا على دور القطـاع الزراعـي والمزارعين الفلسطيني في تفعيل حملة المقاطعة، والعمل على تطوير القطاع الزراعي من أجل تخفيف حجم الواردات الزراعية من الكيان لإسرائيل.

وشدد الدكتور حيدر عيد عضو الحملة الوطنية للمقاطعة الأفريقية لدولة الاحتلال، ومحسن أبو رمضان مدير المركز العربي وعضو اللجنة التحضيرية للحملة الوطنية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، على ضرورة توسيع دائرة أشكال المقاطعة، ونبذ كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل، على الصعيد المحلي والعربي والدولي. وطالبا في سياق لقاء، نظمه المركز العربي للتطوير الزراعي في مقر جمعية الهلال الأحمر في قطاع غزة، بضرورة تفعيل دور القطاع الزراعي في مقاومة سياسة الابرتهايد الإسرائيلية، مشيرين على أهمية أن يتم إشراك المزارعين بهذا الخصوص، ودعم صمودهم في مواجهة سياسة الفصل العنصري.

فمن جانبه قال أبو رمضان أن الحملة الوطنية التي انطلقت في العام 2005 جاءت بإجماع وطني وعربي ودولي واستندت إلى المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد على حق الشعوب في استخدام كافة الوسائل من أجل تحررها من الاحتلال.

وأضاف، في المرحلة الأخيرة لوحظ تنامي في فعاليات الحملة والتي تمثلت بسحب الاستثمـارات العالميـة من البنـوك الإسرائيلية ومقاطعة الشركات التي تدعم الاقتصاد الإسرائيلي، مشيراً على أن المركز العربي للتطوير الزراعي والمهتم بالشئون الزراعية من حيث التطوير والتنمية هو جزء من الحركة الوطنية والمجتمع المدني الذي يركز على دور المزارعين في الحملة.

ودعا أبو رمضان إلى تحديد المنتجات الإسرائيليـة التي لها بديـل محـلي من أجل مقطعتها، وتنمية القطاع الزراعي بما يكفل الاستغنا، عن الجزء الذي يتم استيراده من إسرائيل.

وأوضح أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة قدر بنحو أربع مليارات دولار و400 مليون دولار سنوياً، وتشكل المنتجات الزراعية من حجم هذه الصادرات نحو 45%.

وقال أبو رمضان، أدركت إسرائيل خطورة حملة المقاطعة ومقاومة سياسة الفصل العنصري وقد أكدت محافل إسرائيلية أن الحملة في تصعيد مستمر، لافتاً إلى خطورة ما تقوم به إسرائيل من مبادرات في مجال الزراعة والتي تسوقها على أنها مبادرات لتبادل الخبرات معها، لكن هدفها هو إشعار الفلسطينيين بالدونية على اعتبار أن لديها مستوى متقدم من استخدام التكنولوجيا، فضلاً عن أن ذلك هو شكل من أشكال التطبيع.

ورأى أن ذلك يجب أن يواجه بتفعيل وتبادل الخبرات مع الـدول الأخـرى والأصدقـاء في العـالم، خصوصـاً وأن الحملة الفلسطينية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية هي جزء من حركة عالمية لمقاطعة إسرائيل على أنها دول ابرتهايد.

من جانبه أوضح الدكتور حيدر عيد أن هذه الحملة تأتي بموازاة حملة مقاطعة عالمية تعمل على عزل إسرائيل وعدم الاستثمار فيها وفرض عقوبات عليها، داعيا المجتمع الدولي إلى كسر الحصار المفروض على غزة، والاستمرار في حملة مقاطعته لإسرائيل وتوسيع نطاقها لتشمل كافة المستويات.

وقـال عيـد أن أسبـوع مقاومـة الابرتهايد الذي جرى في قطاع غزة للعام الخامس على التوالي وشاركت فيه 250 مدينة في العالم للعام العاشر على التوالي، بدأ يشكل خطراً على وجود إسرائيل وتبين ذلك جلياً من خلال وجهات نظر إسرائيلية، لافتاً إلى أعداد الشركـات والبنوك والجامعـات وصناديق التقاعد في مختلف دول العالم، والتي استجابت لحملة المقاطعة ودقت ناقوس الخطر في إسرائيـل.

بدعم من مؤسسة جايكا اليابانية

المركز العربي للتطوير الزراعي ينشئ70بركة مياه بلاستيكية في المحافظة الوسطى

غزة - الجذور:

قام وفد من مؤسسة جايكا اليابانية بتفقد مشروع إنشاء 70بركة مياه ري بلاستيكية في المحافظة الوسطى.

واطلع الوفد الياباني الذي رافقه ممثلون عن المركز العربي للتطوير الزراعي على برك مياه الري البلاستكية التي أقيمت لتخزين المياه المستخدمة في ري المحاصيل الزراعية، معرباً عن رضاه على تنفيذ المشروع بدقة متناهية ووقت قياسي لصالح المزارعين. واستفاد من المشروع الذي استمر تنفيذه ثلاثة شهور، نحو 70 مزارعاً من منطقتي دير البلح والزوايدة، الذين هم من أكثر فئات المزارعين احتياجاً لهذه البرك.

وقال محسن أبو رمضان مدير المركز العربي للتطوير الزراعي في قطاع غزة أن مشروع إنشاء برك بلاستيكية للري الزراعي هدف إلى تأمين وتوفير مياه الري للمزارعين في تلك المنطقة، والذي تم تنفيذه وفق معايير الاحتياج والحيازة الصغيرة. وأضاف، أن المركز انتهى من إنشاء البرك وتزويدها بالمعدات اللازمة للري وتسليمها للمزارعين اليوم، مشيراً إلى أن مؤسسة جايكا اليابانية هي الجهة التي مولت المشروع.

جانب من تفقد الوفد للمشروع

عن مشاكل المزارعين ومطالبهم

محمد قديح
عضو مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين"

يتعرض المزارع الفلسطيني الكثير من المشاكل من كافة النواحي مما يتطلب توفر له جميع احتياجاته، حتى يستمر في الزراعة والإنتاج. اولها: ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة والذي تسبب في كارثة في معظم نواحي الحياة وأدى إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وسبب أزمة حقيقية للمزارعين الذين منعوا من الوصول إلى أراضيهم القريبة من الحدود ثانياً: ضرورة أن يكون هناك موقف محلي ودولي وإقليمي من أجل إنهاء معاناة المزارعين الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة ظروفا قاهرة وقاسية أدت إلى تفاقم العديد من المشاكل الإنسانية والبيئية والصحية. ثالثاً: ضرورة فتح المعابر حتى يستطيع المزارع الفلسطيني أن يصدر المنتج إلى الخارج لكن إغلاق المعابر يجعل المزارع في وضع محرج وصعب جدا. رابعاً: نطالب كافة الجهات الفلسطينية والدولية الرسمية والأهلية العمل على السماح للمزراعين بالوصول إلى اراضيهم الحدودية باعتبار أن هذه المناطق الزراعية مناطق ذات أولوية على مختلف المستويات ، بما في ذلك توفير الحماية للمزارعين ووصولهم إلى أراضيهم ، ودعم هذه المناطق بالمشاريع الحيوية ، بما في ذلك مشاريع المياه وتوفير كل مقومات الصمود . خامساً: أن المزارع الذي يتعرض لضرر في المحصول ناجماً عن الكوارث الطبيعية بحاجة إلى إيجاد صندوق لتعويض المزارعين المتضررين من هذه الأضرار والكوارث حتى يستطيع المزارع تحسين مستواه الاقتصادي.

حقـــوق المزارعيـــن والـــدور النقـــابـــي

بقلم المحامي والباحث القانوني / علي سعدي الجرجاوي

إن الاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة يعتمد وبشكل أساسي على القطاع الزراعي باعتباره قطاعاً مهما يؤثر في كافة القطاعات الأخرى ويتأثر بها، حيث تعتمد العديد من الأسر الفلسطينية على الزراعة في توفير مصدر رزق لها، وفي توفير احتياجات السوق المحلي من المزروعات وتصدير البعض الأخر للسوق الدولية والعربية بما تسمح به الظروف .

فالزراعة تعتبر في فلسطين مصدر أساسي لتنمية المجتمع ، حيث لا يوجد موارد أخرى كالبترول يعتمد عليها المواطن في فلسطين ، كذلك بسبب خصوبة اراضيها واعتدال مناخها وموقعها المتميز على الخريطة .

لاشك ان المزارع الفسطيني عانى وما زال يعاني ويعاني نتيجة وضعه الاقتصادي الصعب التي تسببه الخسائر المتراكمة التي يواجهها، إما بسبب الاحتلال أو بسبب الظروف والمخاطر المتوقعة وغير المتوقعة .

هذا الامر يتطلب وجود قوانين تكفل الحد الادنى من الحقوق التي نص عليها قانون الزراعة رقم (2 لسنة 2003) والذي أناط بوزارة الزراعة باعتبارها الجهة الرسمية الأولى المسئولة عن المحافظة على بقاء هذا القطاع واستمرارية عمله، ونجد في سبيل ذلك أن قانون الزراعة المذكور قد طالب وزارة الزراعة بتحديد الإطار القانوني للإستراتيجيات والسياسات الزراعية ووضع خطة وبرامج التنمية الزراعية المستدامة، وكذلك الاستغلال الرشيد والأمثل للموارد الطبيعية الزراعية بما يضمن استدامتها، والمحافظة على الصحة الحيوانية والنباتية ومكافحة الأمراض الحيوانية والنباتية والوبائية والمعدية والمشتركة، وتطوير الخدمات الإرشادية ورفع مستوى الوعي الزراعي ودوره في التنمية، وتطوير النظم والأنماط الزراعية السائدة، وتطوير وحماية المراعي والغابات وإعادة تأهيلها، وإدارة وحماية الموارد الطبيعية والحياة البرية والبحرية وصيانة التنوع الحيوي الزراعي ومقاومة التصحر بالتعاون مع الأطراف المعنية، وتنمية وتطوير الريف الفلسطيني من خلال تحقيق التنمية الريفية المتكاملة، و تعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني.

كل هذه الالتزامات التي فرضها قانون الزراعة هي تعتبر حقوقاً اساسية للمزارع لتكفل له استمرار بقائه ولكن هذه الحقوق بحاجة إلى جهات أخرى تراقب تحقيقها، هذا الدور لا بد وأن تمارسه النقابات وخاصة نقابة الزراعة، بمعنى أن يكون هناك جسم تمثيلي للمزارعين، هذا الجسم يوحد ويدافع عن حقوق المزارعين المنسبين لهذه المهنة، هذا التمثيل المهني الطوعي الذي لا يكون هدفه سوى تعزيز حقوق المزارعين والمطالبة بها وانتزاعها.

ولكي تستطيع تلك النقابات القيام بهذه المهمة الشاقة وتحقق أهدافها لا بد أن تكون تلك النقابات مشكلة وفق القانون وأن يكون الانتساب إليها طوعي مهني ولا يخضع لأية اعتبارات أخرى حزبية كانت أو تنظيمية وإنما يكون الهدف الدفاع عن مصالح المزارع بغض النظر عن انتماءه السياسي أو مكانته الاجتماعية .

كما أن الأمر يتطلب أن تكون تلك النقابات مستقلة عن أية جهات أخرى ولا تتبع حزباً سياسياً وأن تكون مستقلة مالياً وإدارياً عن اية جهة كانت حتى لا تكون منفذة لأجندة تلك الجهة، وبالتالي تستطيع تحقيق هدفها الأسمى وهو حماية حقوق المزارعين، كما أن استقلالية النقابات يتطلب تطبيق مبادي، الديمقراطية، بمعنى إجراء الانتخابات الدورية لتلك النقابات حسب ما تنص لائحتها الداخلية وأن يكون ممثلي تلك النقابات منتخبين من القواعد العمالية المنتسبين للمهنة، وأن يكون هؤلاء الممثلون ايضاً ممن يمارسمون المهنة، حيث لا يجوز قانوناً تعيين أي شخص كممثل نقابي، كما أن النقابات مطلوب منها تطبيق مبادي، الشفافية وأن تكون كافة المعلومات والبيانات علنية ومتاحة لاطلاع كافة المنتسبين عليها لتحقيق مبادي، المسائلة والمحاسبة الذاتية داخلها.

إن ما يعانيه العاملون اليوم بشكل عام والمزارع بشكل خاص هو غياب الدور الحقيقي لتلك النقابات، بالإضافة إلى خضوع هذه النقابات للتيارات الحزبية والسياسية وعجزها عن مواجهتها، هذا ناهيك عن غياب الانتخابات الدورية لأعضائها مما يجعل هؤلاء، الممثلون غير مثابرين في المطالبة بحقوق من يمثلونهم .

إن الواقع اليوم يجعلنا بحاجة لأن يكون هناك قانون للتأمين الزراعي لحماية المزارع من المخاطر العديدة التي تواجهه سواء من قبل الاحتلال الذي يصادر الأراضي تارة ويعتدي عليها ويدمرها تارة أخرى، كذلك ما يتعرض له المزارع من خسائر نتيجة انخفاض أسعار المنتجات وارتفاع تكلفة الانتاج، بالإضافة إلى إغلاق المعابر المتواصل والقيود المفروضة على التجارة الخارجية، ناهيك عن منع الصيادين في غزة من الصيد في المياه الفلسطينية ومنع الرعاة من الوصول إلى المراعي الطبيعية في المناطق الحدودية واستهدافهم.

كما أن المرحلة الحالية تتطلب وجود جسم نقابي قوي للضغط مع باقي مؤسسات المجتمع المدني بكافة مكوناته لإقرار قانون تعويض للمزارعين ضد الكوارث الطبيعية التي يواجهها المزارع .

هذا القانون للتعويض له أهمية كبيرة في حال إقراره، فهو يهدف إلى المساعدة في استقرار المجتمع الزراعي من خلال تقديم التعويض المناسب للمزارع والذي يكفل له الحفاظ على مصدر رزقه ويحمي ممتلكاته وأسرته ، كما يساعد التعويض الزراعي في الحفاظ على كرامة المزارع ، فعند حدوث أي كارثة طبيعية يلجأ المزارع إلى الحصول على التعويض الذي يحدده القانون لأخذ حقه ولا يقع تحت رحمة الهبات والإعانات والمنح، فهو يعمل على بث الطمأنينة في قلوب المزارعين ويمنحهم الثقة بأنهم سيحصلون على التعويض في حال تعرضهم للكوارث الطبيعية، مما يشجع على التوسع الزراعي والاستثمار في المناطق الريفية، وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد، كما يعمل توفير التعويض ضد الكوارث الطبيعية على التدخل الايجابي للمؤسسات الرسمية والأهلية من خلال البحث عن حلول عملية لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث

بغرض إدارة المخاطر وتقليل الخسائر، فهو بمثابة وسادة لامتصاص الصدمات التي يتعرض لها المزارعون ومربو الأنعام من جراء الكوارث الطبيعية التي تكون فوق طاقته ويوفر بذلك شبكة أمان لدى وقوع المخاطر ويحسن موقف المزارعين فيما يتعلق بالديون الفردية والتي تنوء بها كواهلهم من جراء المخاطرالطبيعية التي يتعرض لها الإنتاج من حين لآخر، ويساعد المؤسسات التمويلية والتعاونية لتقديم العون لهم .

وخلاصة القول: أن هذه المعاناة التي يعيشها المزارعون تتطلب تظافر كل الجهود وفي مقدمتها وزارة الزراعة و النقابات ومؤسسات المجتمع المدني الزراعية لتجنيب هذه الفئة المخاطر والكوارث التي يعيشونها، وهذا لا يتأتى إلا بوجود جسم نقابي قوي قادر على مواجهة التحديات ويسعى لتنظيم حملات ضغط ومناصرة للضغط على صناع القرار من جهة لإقرار قوانين حماية وتعويض للمزارعين، ومن جهة أخرى تخصيص موازنة أكبر لوزارة الزراعة تكفل تعويض المزارع عن الخسائر التي يتعرض لها، والضغط على المجتمع الدولي وفضح سياسة الدمار والتخريب التي تنتهجها دولة الاحتلال الإسرائيلي اتجاه المزارعين الفلسطينيين وأراضيهم.

بالشراكة مع المساعدات الشعبية النرويجية NPA وحملة المقاطعة في فلسطين

بيت لاهيا: المركز العربي ينظم وقفة تضامنية مع أصحاب الأراضي المحظور دخولها

بيت لاهيا: الجذور:

نظم المركز العربي للتطوير الزراعي بالشراكة مع المساعدات الشعبية النرويجية NPA والحملة الوطنية للمقاطعة وقفة تضامنية بمناسبة الذكرى السنوية ليوم الأرض، مع أصحاب الأراضي المجرفة والمحظور دخولها في بلدة بيت لاهيا.

وشارك العشرات من المزارعين وأصحاب هذه الأراضي في الوقفة التضامنية التي جاءت بالتنسيق مع حي السلاطين في بيت لاهيا ضمن مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين. ورفع خلال الوقفة التضمنية التي تتزامن مع اليوم العالمي للمقاطعة في فلسطين، الأعلام الفلسطينية واللافتات التي تؤكد تمسك الفلسطينيين بأرضهم، وضرورة مقاطعة دولة الاحتلال وعزلها. . وتحدث محسن أبو رمضان حول حقهم في استرداد أراضيهم التي يحظر الاحتلال دخولها ، مشيراً إلى أن استمرار حظر الوصول إلى الأراضي في المناطق الحدودية تسبب تراجع في الأمن الغذائي. وقال، أن الوقفة التضامنية على أرض المدرسة الأمريكية التي دمرتها الطائرات الإسرائيلية في العام 2009شمال غرب بيت لاهيا،تجسد تعمد الاحتلال تدمير كل مقومات الحياة في الأراضي الفلسطينية، مؤكداً أن الفلسطينيين يتصدون لكل حالات العدوان الإسرائيلية عبر تمسكهم بأرضهم ومنشآتهم وحقوقهم الوطنية والسياسية. وأشار أبو رمضان إلى مشاركة الحملة الوطنية للمقاطعة في الوقفة التضامنية وضرورة سحب الاستثمارات الإسرائيلية من المحافل الاقتصادية والمالية العالمية . ووجه رسالة إلى القيادة الفلسطينية بضرورة تجسيد يوم الأرض والوفاء لها يجب أن يكون عبر وقف المفاوضات مع الاحتلال والتوجه إلى المحاكم الدولية لمحاكمة دولة الاحتلال على جرائمها بحق الفلسطينيين مشيراً إلى أن إحياء يوم الأرض يجب أن يكون بتفعيل المقاومة الشعبية وإنهاء الانقسام. من جانبه قال محمد أبو سمرة ممثل الحملة الوطنية للمقاطعة في كلمته ، أن حلول الذكرى السنوية ليوم الأرض يتزامن مع استمرار الاحتلال في مصادرة الأراضي الفلسطينية وتهويدها، مؤكداً أن الفلسطينيين متمسكون بأرضهم وحقوقهم. وأشار إلى أن وتيرة حملة المقاطعة تزايد في الأوساط العالمية وقد حققت تقدماً كبيراً

جانب من الوقفة التضامنية

على صعيد عزل دولة الاحتلال، داعياً المواطنين إلى المشاركة في الحملة والاستجابة لاستراتيجيتها في تحرير العقول قبل تحرير الأرض. بدوره قدم محمد السلطان رئيس جمعية حي السلاطين التنموية كلمة أشار فيها إلى تمسك أصحاب الأراضي التي يحظر دخولها بأرضهم واستمرار نضالهم من اجل استردادها. وأكد حرص الجمعية والمؤسسات الأهلية على دعم المزارعين المتضررين جراء سياسات الاحتلال في المناطق الحدودية.

خلال لقاء عقده المركز العربي للتطوير الزراعي في بلدة الزوايدة

مختصون : الواقع الزراعي في محافظة الوسطى يواجه تحديات كبيرة

الزوايدة: خليل الشيخ:

أجمع متحدثون على أن الواقع الزراعي في المحافظة الوسطى يحتاج للتدخل من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية. وقالوا، أن مزارعي الوسطى بحاجة لزيادة خلق حالة من التكامل والقدرة على مسائلة صناع القرار بما يدعم تحسين القطاع الزراعي في ظل التحديات التي تواجهه على صعيد الزحف العمراني، والمنطقة العازلة، وعراقيل التصدير وحماية المنتج الوطني. جاء ذلك في سياق ورشة عمل موسعة عقدها المركز العربي للتطوير الزراعي في جمعية تنمية المرأة الريفية في بلدة الزوايدة في المحافظة الوسطى، ضمن مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين، اليوم. وأدار الورشة التي جاءت ختاماً لسلسلة لقاءات عقدها مزارعون رياديون في مناطق: دير البلح، النصيرات، والزوايدة، المهندس نزار نصار منسق المشروع، بحضور العشرات من المزارعين والمزارعات من المنطقة. فمن جانبه قال محسن أبو رمضان مدير المركز العربي في مداخلته، أن مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" يهدف إلى تمكين المزارعين والمزارعات بالتعاون مع المنظمات القاعدية والقيام بحملات تطالب بتلبية حقوقهم، مشيراً إلى حملات إقرار قانون لتأسيس صندوق دعم المزارعين عن الكوراث، ومناصرة حقوق المزارعين وإيصال صوتهم لصناع القرار في حكومة التوافق الوطني. واعتبر أبو رمضان ان مشاركة المزارعين في المشروع تستند إلى مبادئ التنمية وتلبية الحقوق من جهة، ودعم المنتج المحلي ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وفضح الانتهاكات الإسرائيلية ضد القطاع الزراعي من جهة أخرى. من جانبه تحدث أحمد محمد مدير مديرية الزراعة في محافظة الوسطى حول جهود مديريته في الرقابة والإشراف على الواقع الزراعي في المحافظة، لاسيما فيما يتعلق باستخدام المبيدات الحشرية، ومحاولة استبدال التعقيم الحراري باستخدام الغاز لحماية التربة. وأشار إلى جهود وزارة الزراعة في تحقيق التنمية المستدامة وتطوير المناطق الزراعية الحدودية لافتاً إلى ان أن قيمة الاستثمار في تلك المناطق وصل إلى عشرة ملايين دولار بالتعاون مع المنظمات الاهلية والدولية لتحقيق الهدف. واضاف، أن أخطر ما يواجه المزارعون في المناطق الحدودية هو الاعتداءات الإسرائيلية عليهم وإغلاق المعابر أمام تصدير المنتجات الزراعية، مشيراً إلى جهود الوزارة في فتح منافذ للتصدير، وكذلك التغلب على مشكلة الري الزراعي باستخدام المياه المعالجة.

بدوره قدم محمد ابو سمرة المنسق الميداني لحملة المقاطعة مداخلة تحدث فيها حول أهداف المقاطعة الوطنية والأخلاقية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

واعتبر أن فئة المزارعين هي أكثر الفئات الاجتماعية التي تحتاج لتطبيق أدوات والمقاطعة، وتفعيلها نظراً للضرر الواقع على القطاع الزراعي من تداول المنتجات الإسرائيلية، داعياً المزارعين إلى تشكيل لجنة ريادية لدعم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي تدخل الأسواق الفلسطينية. وفي ذات الإطار أكد ضرورة رفع مستوى جودة المنتجات الوطنية، لتسهيل المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية، مستعرضاً بعض أدوات المقاطعة في باقي المجالات الثقافية والأكاديمية والسياسية.

من جانبه قدم المحامي علي الجرجاوي مداخلة حول قانون تأسيس صندوق التعويضات عن الكوارث الطبيعية، مشيراً إلى حقوق المزارعين التي كفلتها التشريعات والقوانين في النظام السياسي الفلسطيني. وأشار إلى أن قانون الزراعة كفل في مادته الثالثة تأسيس الصندوق، فضلاً مشروع القانون الخاص بتأسيس صندوق التعويضات عن الكوارث الذي قدمته وزارة الزراعة إلى المجلس التشريعي في العام 1999. وأوضح الجرجاوي أن مسودة القانون تمت مناقشتها بالقراءة الأولى لكنها ظلت حبيسة الأدراج نظراً للظروف السياسية المتلاحقة منذ ذلك التاريخ وحتى اللحظة. وأكد أهمية استكمال مشروع القانون وتطويره وإعادة مناقشته ليكون جاهزاً للإقرار النهائي من قبل التشريعي، لاسيما بعد انتهاء الانقسام والتوقعات بعودة الالتئام للمجلس التشريعي..

بحثت حقوق المزارعين وتأسيس صندوق للتعويضات
سلسلة لقاءات حول حقوق المزارعين في المحافظة الوسطى

غزة: الجذور:

نظم مزارعون ريادیون سلسلة ورش عمل مع العشرات من المزارعين والمزارعات في المنطقة الوسطى للتأكيد على حقوقهم، في تأسيس صندوق للتعويضات عن الكوارث الطبيعية بشكل خاص، ومناقشة أوضاع المزارعين بشكل عام. فمن جانبه عقد المزارع الريادي عضو الشبكة المحلية لدعم حقوق المزارعين محمد الوحيدي ورشتي عمل في مقر جمعية المزارعين الفلسطنيين في النصيرات تحدث فيهما حول حقوق المزارعين في الحصول على احتياجاتهم، ونيل حقوقهم. كما عقد المزارع الريادي عضو الشبكة المحلية لدعم حقوق المزارعين أحمد عيد ورشتي عمل بهذا الخصوص في جمعية المنال الخيرية في دير البلح. وشارك في الورشتين عشرات المزارعين الذين قدموا مداخلات حول طبيعة المشكلات والعقبات التي تواجه عملهم في مجال الزراعة. بدورها عقدت المزارعة الريادية عضو الشبكة الملحية لدعم حقوق المزارعين صابرين أبو ليمون ورشتي عمل في جمعية تنمية المرأة الريفية في منطقة الزوايدة، بحثت

جانب من الورشة

فيهما قضايا المزارعين والنساء الريفيات.

وأكدت صابرين ومجموعة النساء المشاركات في الورشتين حقوق المرأة الريفية في الحصول على قوت أسرتها لاسيما في ظل حالة الفقر التي يمرن فيها.

وفي جميع اللقاءات السابقة تحدث محمد ابو سمرة المنسق الميداني لحملة المقاطعة حول أهداف الحملة وأدواتها، مؤكداً على ضرورة إشراك جميع الفئات الاجتماعية في فعاليات الحملة. وشرح ابو سمرة طبيعة الشق الزراعي المتعلق بمقاطعة المنتجات الزراعية الإسرائيلية، وتدعيم المنتج المحلي، كأساس لإنجاح حملة المقاطعة.

لقاء في خانيونس يبحث مشكلات وواقع القطاع الزراعي

جانب من اللقاء

غزة: الجذور:

نظم المركز العربي للتطوير الزراعي اللقاء الختامي لسلسلة ورش عمل حول الواقع الزراعي، في مقر جمعية المركز الفلسطيني للتنمية والتطوير في عبسان الكبيرة بمدينة خانيونس. وتحدث في اللقاء الذي أداره منسق مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" نزار نصار مدير مديرية الزراعة في خانيونس المهندس كمال أبو شمالة، والمنسق الميداني لحملة المقاطعة ومحمد أبو سمرة ، والمحامي علي الجرجاوي الناشط القانوني في مجال دعم حقوق المزارعين، بحضور نحو 140 مزارع ومزارعة. وقدم نصار كلمة ترحيبية في بداية اللقاء، مشيراً إلى أهدف المشروع وأنشطته الرامية إلى رفع مستوى القطاع الزراعي ودعم حقوق المزارعين . واستعرض أبو شمالة واقع المزارعين في خانيونس وأبرز المشكلات التي تواجههم والمتعلقة بالنقص الكبير في مياه الري. وقدم بعض الحلول المتعلقة بتحلية مياه البحر، أو معالجة مياه الصرف الصحي واستخدامها في الري الزراعي، لافتاً على طبيعة الخدمات التي تقدمها مديرية الزراعة في خانيونس للمزارعين. من جانبه قدم أبو سمرة مداخلة تحدث فيها حول أهدف مقاطعة دولة الاحتلال بشكل عام، لافتاً إلى أهمية مقاطعة المنتجات الزراعية. وشدد على ضرورة تشكيل لجنة من قاعدة المزارعين الرياديين تتبنى فكرة المقاطعة وتعمل على تطويرها. واستعرض أبو سمرة معايير ومواصفات المقاطعة التي تتسم بالمرونة وتختلف من منطقة إلى أخرى، مشيراً إلى أن كل مرحلة فيها يتم استخدام وسائل جديدة ومختلفة وصولاً للهدف العام لهذه المقاطعة. بدوره تحدث الجرجاوي حول حقوق المزارعين التي كفلتها التشريعات والقوانين في النظام السياسي الفلسطيني، مشيراً إلى أن من أهم هذه التشريعات تلك المتعلقة بتأسيس صندوق التعويضات عن الكوارث الطبيعية. وأشار إلى أن قانون الزراعة كفل في مادته الثالثة تأسيس الصندوق، فضلاً مشروع القانون الخاص بتأسيس صندوق التعويضات عن الكوارث الذي قدمته وزارة الزراعة إلى المجلس التشريعي في العام 1999. وأوضح الجرجاوي أن مسودة القانون تمت مناقشتها بالقراءة الأولى لكنها ظلت حبيسة الأدراج نظراً للظروف السياسية المتلاحقة منذ ذلك التاريخ وحتى اللحظة. وأكد أهمية استكمال مشروع القانون وتطويره وإعادة مناقشته ليكون جاهزاً للإقرار النهائي من قبل التشريعي، لاسيما بعد انتهاء الانقسام والتوقعات بعودة الالتئام للمجلس التشريعي.. من جهتها قدمت رنا أبو دقة عضو مجلس إدارة جمعية المركز الفلسطيني للتنمية والتطوير كلمة استعرضت فيها أبز المشكلات التي تواجه مزارعي خانيونس، لافتة إلى دور المرأة في العمل الزراعي وجهودها في تطوير وتنمية المجتمع.

توقيع اتفاقية تحويل أكاد

جانب من توقيع الاتفاقية

الجذور:

في حفل ضم أعضاء مجالس الإدارة في جمعية المركز العربي للتطوير الزراعي وشركة أكاد للتمويل والتنمية والمستشارين القانونيين للمؤسستين وأعضاء الإدارة التنفيذية تم التوقيع على اتفاقية نقل المحفظة الإقراضية في جمعية المركز العربي إلى شركة أكاد إضافة إلى بعض الأصول الثابتة والنقدية وذلك لتسديد أسهم الجمعية في شركة أكاد للتمويل والتنمية بقيمة 3 مليون دولار.

وتجدر الإشارة أن جمعية المركز العربي قد أسست شركة إقراض متخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة برأسمال 5,35 مليون دولار تملك 3 مليون سهماً منها والباقي لأربع مؤسسات مالية أوروبية منها بنك الاستثمار الأوروبي.

وقد وقع الاتفاقية كل من رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد جودة الجمل ورئيس مجلس إدارة شركة أكاد للتمويل والتنمية السيد عدنان فرمند.

اختتام مشروع بيت لحم

جانب من اختتام المشروع

اختتم "أكاد" بالتعاون مع جمعية بيت لحم للتأهيل المرحلة الأولى من دورة "إدارة المشاريع الصغيرة لذوي الاحتياجات الخاصة" استهدفت نحو 25 متدرب ومتدربة. استمر التدريب لمدة 5 أيام متتالية بواقع 25 ساعة تدريبية وتم توزيع الشهادات على المتدربين .

Arab Center for Agricultural Development- ACAD
Project: A Local Network in support to the farmers' rights
in Cooperation with: : Norwegian People's Aid (NPA)
لا
لسياسة
الإعتقال
الإدارى

Arab Center for Agricultural Development- ACAD
Project: A Local Network in support to the farmers' rights
in Cooperation with: : Norwegian People's Aid (NPA)
معا
للتعامل مع الاسرى
الفلسطينية

Arab Center for Agricultural Development- ACAD
Project: A Local Network in support to the farmers' rights
in Cooperation with: : Norwegian People's Aid (NPA)
+ =
مي + ملح = كرامة